بصدد اللحظة الراهنة والشعارات

المؤتمر المحلي على حمل السلاح ، الخ . اللجان التي تستوجب الضرورة السياسية والعملية وجودها . وتجتمع هذه اللجان بصورة منفردة كل اسبوع وتضع برامج عملها وتقدم تقاريرها الى المؤتمر المحلي الذي يجري انعقاده كل شهرين ويكون هو الذي يملك سلطة التقرير وحق سحب الصفة التمثيلية من اي عضو منتخب في هيئة المؤتمر . وفي المدن الكبرى يتم عقد مؤتمر عام يمثل كافة ممثلي مؤتمرات الاحياء . وعلى الصعيد الوطني العام يجري انعقاد المؤتمر الوطني العام الذي ينبغي ان يضم ما يقارب الف ممثل منتخب من قبل الشعب وبالطريقة الثورية المذكورة اعلاه .

ومن جانب اخر ، يجري تعيين ممثلين وطنيين وديمقراطيين عن المناطق التي تسيطر عليها القوى الفاشية او قوات الغزو العسكري للنظام السوري . فهؤلاء الاعضاء المعنيون هم الذين يمثلون ، في الواقع ، الجوهر الوطني والديمقراطي في هذه المناطق .

والمؤتمر الوطني العام ، الذي يجري انعقاده كل ثلاثة شهور بصفة دورية ، هو السلطة الفعلية والممثل الشرعي الوحيد للشعب اللبناني ، وهو يقوم بانتخاب حكومة ثورية مؤقتة هدفها :

١ – اقامة سلطة وطنية ديمقراطية في لبنان، سلطة تحالف الطبقات الشعبية الثورية (البرجوازية الصغيرة ، والعمال والفلاحين) وذلك لا يتم الا من خلال **توحيد البلاد بقوة السلاح وحل وتصفية كافة** التنظيمات والتشكيلات العسكرية والسياسية للفاشيين ومعاقبتهم ومحاكمتهم محاكمة المجرمين والخونة .

٢ – تعبئة طاقات الشعب تعبئة شاملة سياسية وايديولوجية وعسكرية وتنظيم شؤون الحياة الاجتماعية بصورة عادلة وديمقراطية ومن خلال المشاركة الديمقراطية الواسعة ممثلة بالمؤتمرات المحلية ولجانها المختلفة . كما يجري تطهير الجبهة الداخلية من كافة القوى المعادية والعميلة .

٣ – دحر التدخل العسكري للنظام السوري وكافة اشكال التدخل الخارجي الرجعي العربي والامبريالي والصهيوني .

٤ – التضال لاقامة جبهة وطنية لبنانية – فلسطينية موحدة .

٥ – السيطرة على المرافق الحيوية والمؤسسات الرسمية والممتلكات الكبيرة، والقيام بادارتها بصورة ثورية ولمصلحة الشعب . والقيام بمصادرة اراضي وملكيات الخونة واعداء الشعب .

هذه هي اهم الاهداف التي ينبغي على الحكومة الثورية المؤقتة (المنتخبة من المؤتمر الوطني الشعبي) القيام بها دون تردد ومهما كان هناك من عقبات . ان القيام بالدعاية لهذه الشعارات من شأنه ان يحفز همم الجماهير ويجعلها تشعر وتشارك في بناء مجتمعها ومستقبلها .

ينبغي التحريض الجماهيري وبأوسع نطاق ممكن ضد ما يسمى بالحل اللبناني – اللبناني الذي يدعو الى الحوار مع الفاشيين والتهادن مع النظام السوري والرجعية العربية . ان الحل اللبناني الوطني الجذري والوحيد الذي ينبغي ان يطرحه الوطنيون والثوريون والشيوعيون هو اقامة سلطة وطنية ديمقراطية .

ينبغي تبيان تهافت كافة الاوهام البرجوازية الصغيرة وشل ترددها السياسي من خلال شن « نضال حاسم في اعمق اعماق الجماهير » لكي يكون هناك « نهوض جديد للثورة » .

ينبغي الحذر من طرح اولئك اليساريين المراهقين الذين يتصورون انه بعد قيام اللجان الشعبية في كل المناطق اللبنانية يتم اعلان السلطة الشعبية . ان الجان الشعبية لن تكون اكثر من جمعيات خيرية او نقابية اقتصادية اذا لم يتم قيامها على اساس تبني الشعار السياسي المركزي : شعار السلطة الوطنية .

ان كل الاعمال « الجماهيرية » الاخرى ستفقد محتواها الثوري والسياسي اذا لم تكن تنطلق في عملها من الشعار الثوري المركزي الذي يعبر عن « مجموع الخصائص الذي يتميز وضعا سياسيا معينا » .

ان المقتل الحقيقي « كعب أخيل » الذي تدخل منه كافة الاطراف المعادية ؛ الفاشية في الداخل والرجعية العربية من الخارج ، هو تكريس الشرعية الزائفة للنظام العميل سواء كانت ممثلة بفرنجيه ام بسركيس . ونستطيع ان نتذكر كم تكالبت قوى الحلف المعادي ، حين كان ميزان القوى يميل ، وبشكل ساحق ، لصالح القوى الوطنية ، من اجل انجاح انتخاب سركيس في حراسة الحراب السورية وتحت اصرار قوى النظام الفاشي .

ان تكريس وتثبيت شرعية النظام العميل المنهار لن تكون الا على حساب الشرعية الثورية للقوى الوطنية وفي مواجهتها . واليوم ، تركز قوى الحلف المعادي لكي لا تعترف حتى بالحركة الوطنية اللبنانية باعتبارها احد الاطراف المتنازعة . بينما كان ينبغي (وما زال) على الحركة الوطنية ان تجسد شرعيتها ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب اللبناني وذلك من خلال مؤتمر وطني شعبي وبالانتخاب الثوري الديمقراطي وليس الديمقراطي البرجوازي الشكلي .

ان الشكل الذي نطرحه لتجسيد الشرعية الثورية ، ومهما كان هناك من عقبات موضوعية وذاتية ، من خلال مؤتمر وطني شعبي تنبثق عنه حكومة ثورية مؤقتة لها اهدافها الرئيسية التي حددناها في مكان سابق ، ان هذا الشكل ليس مجرد وسيلة افضل ، بل هو يعكس مضمون ديمقراطية ثورية أرقى بما لا يقاس من الديمقراطية البرجوازية وهذه الديمقراطية في قلبها الشعار السياسي المركزي الذي يكسبها مضمونها الثوري والديمقراطي : انتزاع السلطة السياسية من النظام الكومبرادوري العميل ، واقامة سلطة وطنية ديمقراطية لتحالف الطبقات الشعبية .

ان كل المشاكل المتفاقمة التي تعاني منها الجماهير تمويناً وأمنيا الخ .. نتيجة لانهيار مؤسسات السلطة وعدم قيام سلطة ديمقراطية شعبية اخرى ، كل هذه المشاكل لن تجد حلها الثوري والجذري الا على اساس النضال للاستيلاء على السلطة السياسية .

ان عدم اهتمام قوى الحركة الوطنية في بناء المؤسسات الجماهيرية الثورية، انما يعود الى تغييبها مسألة السلطة السياسية في صلب استراتيجيتها . فلذا هي تتردد وتطرح الادارة المدنية بهيكلية ادارية فوقية لتحل بدل اجهزة ومؤسسات السلطة في الوقت الحاضر .. الى ان يحين الظرف المناسب (تبعا لمنطق هذه القوى) لتحويلها الى شيء اخر . والظرف السياسي المناسب لا يحين الا اذا جرى النضال ، وبشكل مختلف خارج ارضية الاقرار بالشرعية الزائفة للنظام ، في اتجاه تجسيد الشرعية الثورية .

لنحزم أمرنا ، ولنناضل بحزم في « اعمق اعماق الجماهير » لكي يكون هناك « نهوض جديد للثورة » ومن اجل تجسيد الشرعية الثورية والاطاحة بالشرعية الزائفة للنظام العميل .

طلال شاهين

"الهدف"

تستضيف

الطليعة

اسبوعية • سياسية • جامعة •

مجلة « الطليعه » الكويتيه : ليست المجلة الوحيده التي تتبنى المواقف الوطنيه والتقدميه في الكويت . ولكنها ابرز مجله وطنيه تقدميه في منطقة الخليج العربي : فقد حملت هموم المواطن العربي في الكويت . وتبنت قضاياه المطلبية والنضالية . والتي حاول النظام العشائري بالكويت تقليصها وافراغها من محتواها .

وعودة الى هذه المجله التي اوقفها نظام العشيرة بالكويت : يؤكد قيمه استمرارها في الصدور ؛ خاصة في الوقت الذي تستمر فيه المؤامرة بكل شراسة مستهدفه طليعه حركه التحرر العربي ممثلة في الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .

وننقل هنا نموذجا عن القضايا الجماهيرية الوطنية التي سبق للطليعه وان تبنتها .

لنا موقف

الديمقراطية شرط أساسي من أجل معالجة جديدة للمشاكل الاجتماعية

الدولة لا تعترف بمشكلة ما في تنظيم الى ضمون لا يمكن انكاره . وهي بعد الاعتراف لها اسلوبها الخاص في الفصل التي لا " يلحلح " المشكلة قيد الجلة . ان لم يزدها تعقيدا .

يكمن السبب في الاغفال المتعمد للاسباب الحقيقية ، وفي روح الانفراد في البحث والقرار . وهي الروح التي تتجاهل المبادىء والاساليب والمؤسسات الديمقراطية . وفي مقدمتها مجلس الامة والجمعيات والمنظمات الشعبية والمهنية . وهو موقف واضح في هدفه وضعفه . ويعني قطع الطريق على المواجهة الجدية التي تؤكد على ضرورات المصلحة الوطنية ورفاهية المواطنين والمقيمين . ومصالح الجميع ، وليس مصلحة القلة المستغلة والمتنفذة .

هكذا كان الحال مع مشكلة الغلاء . وهكذا كان مع سردي الاوضاع المعيشية للغالبية العظمى من المواطنين والمقيمين .. ومع مشاكل الخدمات ومسائل الثروة البترولية والتنمية ، وغيرها الكثير .

واليوم يعود نفس الموقف ونفس الاسلوب تجاه مشكلة الارتفاعات الكبيرة في الايجارات فالدولة مجددا تتخطى كل الهيئات والمؤسسات الديمقراطية والشعبية ، وتغفل ضرورة وجدوى مساهمتها في الدراسة واقتراح الحلول اللازمة .

يتضح ذلك من المؤشرات الاولية التي تؤكد على تشكيل اللجان الوزارية وغيرها من الخطوات التي لا تخرج عن نطاق اجهزة السلطة التنفيذية .

ان هذا الوضع يستوجب المواجهة من قبل المؤسسات والهيئات والاوساط الديمقراطية والشعبية لا في نطاق معالجة مشكلة من المشاكل الكثيرة التي تشهدها البلد ، وانما في نطاق قضية الديمقراطية وتعميقها ، ايضا .

ان المبدأ الذي يفرض المشاركة واضح وموضوعي وهو ان ابناء الشعب المعنيون اولا واخيرا بهذه المشاكل ، هم اصحاب المصلحة الحقيقية في المعالجة ، وهم الاقدر على اقتراح الحلول ومراقبة تنفيذها . لذلك فعزلهم ، ممثلين بنقاباتهم ونوابهم ، لا يعني الا ان المواجهة من قبل الدولة ستبقى بدون جدوى . انما هي للتغطية وليس للقضاء على المشكلة .

ان النقابات والجمعيات لها كل الحق في ان تقدم رأيها حول المشاكل القائمة وكيفية معالجتها . ولها الحق في ان تمثل في اللجان المشكلة للدراسة .

الطليعة في ٢٣-٩-١٩٧٥ .

٥٠٠ مليار دولار عائدات النفط في جيوب الامبركان

الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية عبد العال الصكبان يدعو الى مساهمة الدول العربية بجزء من عائدات نفطها لتمويل العجز في ميزان المدفوعات في الدول الصناعية.

ويدعو كذلك الى « استنفاد كل امكانية في مشاريع انمائية في العالم العربي قبل مساعدة الدول المتقدمة » .

واضاف بانه اذا جمدت الدول العربية المنتجة للنفط انتاجها على المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٧٣ واستمرت الاسعار على المستوى الذي كانت عليه في كانون الاول عام ١٩٧٣ ، فان عائداتها ستبلغ حوالي ٥٠٠ مليار دولار ، خلال الفترة بين عام ١٩٧٦ و١٩٨٥ .

وقال ايضا انه « اذا استوعبت الدول العربية المنتجة للنفط بين ٦٠ و٧٠ بالمائة من هذا الدخل فان العائد الصافي سيبلغ بين ٢١٠ و٢٦٠ مليار دولار قبل نهاية عام ١٩٨٥ وهذا يتضمن رصيد الاموال السابقة في الماضي " .

التصريح الذي ادلى به الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يجعلنا نرثي لحال الدول العربية المنتجة للبترول ، في الوقت الذي لا يفيد فيه الرثاء بالنسبة لمستقبل شعوب هذه الدول ومستقبلها المظلم، في اهدار ثروتها القومية وتبديدها ، ورص خيراتها في بنوك اميركا ، لتحولها مرة اخرى على شكل قروض واستثمارات للدول العربية الاخرى والتي هي بحاجة اليها . في حين ان مجال الاستثمار في المنطقة العربية واسع ويعود بالنفع على مستقبل المنطقة اذا ما استخدمت فوائض الاموال بشكل علمي في انماء العالم العربي والدول النامية الصديقة .

الا اننا في النهاية قد نجد العذر للدول العربية المنتجة للبترول في تصرفاتها بالاموال الفائضة من عائدا ت النفط فهي ما زالت تبحث عن الفكرة .. وقد تجدها بعد نضوب النفط !!

الطليعة في ٧-٩-١٩٧٤ .